العلم الهجين في العربية

أ.صفاء البياتي - العراق

- بكالوريوس- اللغة العربية من كلية التربية - جامعة كركوك، وكان الأول في جميع مراحلها، وكان بحث تخرجه بعنوان: مَضَى وأخواتها في القرآن المبين -دراسة دلالية.
- ماجستير من كلية الآداب - جامعة الموصل٢٠١٠م، وكان الأول على دورته، وكانت رسالته بعنوان: المعرَّب والدَّخيل في كتاب تهذيب اللغة للأزهريِّ -دراسة ومعجم .
- أستاذ غير متفرِّغ في جامعة تكريت/كلية التربية، حتى أحداث العاشر من حزيران ٢٠١٤م.

الملخّص :

يتناول هذا البحث نوعًا من أنواع الأعلام العربية، وهو الذي ارتضى البحث تسميته بـــ (العلم الهجين).

وتضمَّن هذا البحث ثلاثة مباحث: المبحث الأول: العلم الهجين، تأصيلٌ وبيانٌ. واحتوى على ثلاثة مطالب، الأول: أبعاد التعريف. والثاني: تاريخ النشأة. والثالث: حكم التسمية به. وكان المبحث الثاني: العلم الهجين المختوم بالتاء. واحتوى على ثلاثة مطالب: الأول: أنماطه الصرفيّة. والثاني: توجيه تائه. والثالث: حكم إعرابه. وبمثله ورد المبحث الثالث: العلم الهجين المختوم بالياء. واحتوى على ثلاثة مطالب أيضًا: الأول: أنماطه الصرفيّة. والثاني: توجيه يائه. والثالث: حكم إعرابه.

واختتم البحث بأهم النتائج التي توصّل إليها، وفي الأخير ثبتٌ بالمصادر والمراجع المعتمدة.

Abstract:

The Hybrid Proper in the arabic

This research deals with some kind of Arabic proper, who embraced the search be called (The Hybrid Proper).

This research included three sections: Section I:The Hybrid proper, rooting and statement. And it included three demands: First, the definition dimensions. The second: origination date. And third:

the rule of naming him. The second topic: The Hybrid Proper stamped with the letter(Tā). And it included three demands: first: morphological patterns. The second: Guidance Its (Tā). And third: the rule of his expression. And it responded in kind, third topic: The Hybrid Proper stamped with the letter(Yā). And contained the three demands as well: I: morphological patterns. The second is Guidance Its (Yā). And third: the rule of his expression.

The search is over with the most important results reached by the Search, and in the latter proved to sources and references approved.

المقدّمة :

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمّدٍ وعلى آله وصحبه وسلّم، أمّا بعد:

فإنّ هذا البحث يتناول نوعًا من أنواع الأعلام في العربيّة، يختلف عن غيره ويمتاز عنه بأنّه مزيج من أصلين لغويّين: أولهما الأصل العربي الذي صنع فيه، وثانيهما الأصل التركي العثماني الذي ألبسه ثوبًا جديدًا، ومنحه صبغةً جديدةً.

وقد دفعني إلى الكتابة فيه افتقار المصادر إلى ما يؤصّل له، ويتعرّض لتوجيهه وإعرابه؛ فأردت أن أكشف عن حقيقته وتاريخه وما يتصل به من أحكام.

واقتضت طبيعة البحث أن تكون خطته في ثلاثة مباحث: أمّا الأول فكان: العلم الهجين تأصيلٌ وبيانٌ، وقد انضوت تحته ثلاثة مطالب: الأول: أبعاد التعريف، وفيه قدّم البحث تعريفًا للعلم والهجين لغةً واصطلاحًا، إفرادًا وتركيبًا. والثاني: تاريخ النشأة. والثالث: حكم التسمية به.

وأمّا المبحث الثاني: فتناول العلم الهجين المختوم بالتاء، مستوفيًا الحديث عنه في ثلاثة مطالب، الأول عن أنماطه الصرفيّة. والثاني عن توجيه تائه. والثالث عن حكم إعرابه. وعلى نحوه جاء المبحث الثالث: الأول لأنماطه الصرفية. والثاني لتوجيه يائه. والثالث لحكم إعرابه.

وقد سبق ذلك مقدّمةٌ، وتلتها خاتمةٌ بأهم نتائج البحث، ثم ثبتٌ بالمصادر والمراجع المعتمدة.

نسأل الله العليّ القدير أن يجعل ذلك في ميزان حسناتنا، إنّه وليّ ذلك والقادر عليه.

وصلّى الله على سيدنا محمّدٍ وعلى آله وصحبه وسلّم.

المبحث الأول : العلم الهجين : تعريفٌ وبيان

المطلب الأول : أبعاد التعريف

أولًا- العلم لغةً واصطلاحًا :

العين واللّام والميم في اللغة أصلٌ صحيحٌ واحدٌ، يدلّ على أثرٍ بالشّيء يتميّز به عن غيره. ومن ذلك العلامة، وهي معروفةٌ. يقال: علّمت على الشّيء علامةً. ويقال: أعلم الفارس، إذا كانت له علامةٌ في الحرب. وخرج فلانٌ معلمًا بكذا. والعلم: الرّاية، والجمع أعلامٌ. والعلم: الجبل، وكلّ شيءٍ يكون معلمًا: خلاف المجهل. وجمع العلم أعلامٌ أيضًا. قالت الخنساء[١]:

وإنّ صــخرًا لتــأتمّ الهــداة بــه كأنّــه علــمٌ في رأســه نــار

والعلم: الشّقّ في الشّفة العليا، والرّجل أعلم. والقياس واحدٌ، لأنّه كالعلامة بالإنسان. والعلّام فيما يقال: الحنّاء؛ وذلك أنّه إذا خضّب به فذلك كالعلامة. والعلم: نقيض الجهل، وقياسه قياس العلم والعلامة[٢].

وقد حدّد الدكتور محمد حسن جبل المعنى المحوري للعلم بـــ: "الدلالة والهداية بمرتفع إلى معنى: اتجاهٍ أو طريقٍ أو حدٍّ أو غير ذلك"[٣].

أمّا في الاصطلاح فقد عرّفه ابن مالك بأنّه :"اسمٌ يعيّن مسمّاه تعيينًا مطلقًا"[٤]. وتبعه على ذلك ابن هشام[٥]. فقوله: (اسم) جنسٌ يشمل

(١) ينظر: ديوانها: ٤٦.
(٢) ينظر: معجم مقاييس اللغة: ٤/١٠٩-١١٠، ولسان العرب: ١٢/٤١٩.
(٣) المعجم الاشتقاقي المؤصّل لألفاظ القرآن الكريم: ٤/١٥١٢.
(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١/١٢٩.
(٥) ينظر: شرح شذور الذهب: ١٧٩.

المعارف والنكرات. وقوله: (يعين مسمّاه) فصلٌ مخرج للنكرات لأنّها لا تعين مسماها بخلاف المعارف فإنّها كلها تعين مسماها أعني أنّها تبين حقيقته وتجعله كأنّه مشاهدٌ حاضرٌ للعيان وقوله: (مطلقًا) مخرجٌ لما عدا العلم من المعارف فإنّها إنما تعين مسماها بقيد كقولك: الرجل فإنّه يعين مسمّاه بقيد الألف واللّام وكقولك: غلامي فإنّه يعين مسمّاه بقيد الإضافة بخلاف العلم فإنّه يعين مسمّاه بغير قيد[1].

ثانيًا- الهجين لغةً واصطلاحًا :

الهجين: ابن العربيّ من الأمة الرّاعية الّتي لم تحصن، فإذا حصنت فليس ولدها بهجينٍ، والجميع: الهجناء. والاسم من الهجين: هجانة وهجنة، وقد هجن هجانةً وهجنة[2]. والهجنة من الكلام: ما يعيبك. والهجين: العربيّ ابن الأمة، لأنّه معيب، والجمع هجنٌ وهجناء وهجنانٌ ومهاجين ومهاجنةٌ،

قال حسان[3]:

مهاجنـــةٌ إذا نســـبوا عبيـــدٌ عضـــاريطٌ مغالثـــة الزّنـــاد[4]

(١) ينظر: شرح شذور الذهب: ١٧٩.

(٢) ينظر: العين: ٣/٣٩٢.

(٣) ينظر: ديوانه: ٦٥. والمهاجنة جمع هجين ومثلها مهاجن، والهجين العربي ابن الأمة، وقال المبرّد: وقيل لولد العربي من غير العربي هجين؛ لأنّ الغالب على ألوان العرب الأدمة وكانت العرب تسمي العجم الحمراء؛ لغلبة البياض على ألوانهم. وعضاريط: الصعاليك، والعضرط والعضروط: الخادم على طعام بطنه. ومغالثة الزّناد: أي رخوو الزناد، والمراد هنا لئام غير كرام. ينظر: شرح ديوان حسان بن ثابت: ١٤٤.

(٤) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٤/١٦٩.

والهجين: اللّبن ليس بصريح ولا لباء. ويقال رجل هجين لئيم، ومن الخيل ما تلده برذونة من حصان عربيّ، ومن النّاس الّذي أبوه عربيّ وأمه أعجميّة، وضرب من النوق خفيف الجسم سريع السّير[١].

أمّا في الاصطلاح فيمكننا أن نعرّفه بأنّه "كلّ ما ينتج عن نوعين أو جنسين مختلفين".

ثالثًا- العلم الهجين اصطلاحا :

رصد البحث عدّة مصطلحات متنوعة استعملت للدلالة على مفهوم الهجنة في الألفاظ التي هاجرت من اللغة العربيّة إلى لغة أخرى، ودخلتها العجمة ثم عادت بصيغةٍ غريبةٍ عن أصلها الأول في اللغة الأصل التي هاجرت منها.

فقد اقترح الجيلاني للدلالة على هذا المفهوم مصطلح (المعجّم)[٢]، وأطلق عليه الدكتور عبدالصبور شاهين مصطلح (إعادة الاقتراض) [٣]، وسمّاه الدكتور رمضان عبد التواب (سياحة الألفاظ)؛ لأنّه يشبه في نظره "ما تؤدي إليه سياحة الأفراد من تغيير العادات والتقاليد في كثيرٍ من الأحيان"[٤]. وسمّاه ستيفن أولمان (استيراد الصادرات) [٥]، ووصفه الدكتور إبراهيم السامرائي بـــ (ألفاظ عربيّة معرّبة)[٦].

(١) ينظر: المعجم الوسيط: ٢/٩٧٥.
(٢) ينظر: الأثيل والدخيل في معاجمنا العربية: ٨٢.
(٣) ينظر: دراسات لغوية: ٢٨٢.
(٤) ينظر: التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: ١٤٨.
(٥) ينظر: دور الكلمة في اللغة: ٧١.
(٦) ينظر: معجم ودراسة في العربية المعاصرة: ١٦٣.

في حين اقترح له الباحث عبد المجيد الغيلي مصطلح (الهجين)، وقد عزا اختيار ذلك إلى الأسباب الآتية:

١- لتطابق المدلول اللغويّ مع المدلول الاصطلاحي الذي هو شرطٌ من شروط وضع المصطلح[١]، فإذا كان الهجين من الناس من أبوه عربيٌّ وأمّه أجنبيةٌ، فإنّ الهجين من الألفاظ ما أصله عربيٌّ، ووفادته أجنبية، فكأنّ اللغة الأجنبيّة مثل رحم المرأة الأجنبية التي تحفظ نطفة الأصل العربيّ في أحشائها، فتلده وقد أخذ من طباعها واقتبس من آثارها.

٢- لشيوع استعماله، وبعده عن دائرة الغرابة؛ ممّا يمكّن من الوصول إلى دلالته بسهولة.

٣- ولأنّه لفظٌ مفردٌ وفّى بالمطلوب، ففيه إيثار للمفرد على المركّب[٢].

وهو-كما يبدو- مصطلحٌ مناسبٌ يتوافق مع معايير علم صناعة المصطلح، لذلك آثرناه عنوانًا لدراستنا على الرّغم من اختلافهما في مرجعيّة البحث؛ إذ تختلف دراستنا عمّا طرحه الغيلي من وجهين: أولهما: الاقتصار على اللغة التركية، وثانيهما: الاكتفاء بالأعلام، في حين يتناول طرح الغيلي اللغات كلّها أولًا، والألفاظ عامّةً ثانيًا، فضلًا عن كونها إشارةً موجزةً ثالثًا.

وبعد تقرير مصطلح (العلم الهجين)، وتثبيت مسوّغاته يمكننا أن نعرّفه بأنّه: " **العلم العربيّ المختوم بالحرف التركيّ العثمانيّ : التاء أو الياء** " .

(١) ينظر: مقدمة في علم المصطلح: ٥.

(٢) ينظر: الألفاظ الدخيلة وإشكالية الترجمة اللغوية والحضارية: ٩٣.

فقولنا: (العلم) جنسٌ يشمل كل الأعلام.

و(العربيّ) قيدٌ يخرج الأسماء الأعجمية، نحو: هاروت، وماروت، وجالوت، وطالوت، وطوني، وجوني، وجنّي وغيرها.

و(المختوم) يخرج المبدوء والمحشوّ بالحرف التركي، نحو: كَاطع، وحاچم، وأشباههما. فهذه الأشكال ليست من العربيّ المعاد بصبغة تركيّة، وإنّما هي أثر من آثار العاميّة في اللغة الفصحى، فأصلهما (قاطع)،و (حاكم)، حرّفتا عن أصلهما؛ بسبب الاحتكاك العربيّ العثمانيّ، وليست من الهجنة في شيء؛ لأنّها عربيّةٌ محرّفةٌ عن أصلها الفصيح.

و(بالحرف التركي) يخرج المختوم بالحرف العربي، نحو: حمزة، وطلحة، وناجي، وغازي.

وتقييد التركي بالعثماني؛ لئلا تدخل اللغة التركية الكماليّة[1] الحديثة، وللدلالة على أنّ العثمانيّة هي المقصودة، فهي التي كانت تتخذ الحروف العربيّة في كتابتها، وجئنا بالتركيّة ولم نفرد العثمانية بالذكر؛ خشية أن تلتبس العثمانيّة لغةً بالعثماني الرّسم، فيفهم منه غير ما يراد.

(١) نسبةً إلى مصطفى كمال أتاتورك (المتوفّى: ١٩٣٨م)، مؤسس جمهورية تركيا الحديثة، بعد أن ألغى الخلافة الإسلامية، وأعلن علمانية الدولة، وأنشأ جمعية اللغة التركية عام ١٩٣٢، بهدف القيام بأبحاث حول هذه اللغة، وإصلاحها وإعادة تشكليها من خلال إدخال الأبجدية اللاتينية لتحل محل الحروف العربية، والاستبدال بما أمكن من الكلمات ذات الأصل العربي والفارسي ما يقابلها من التركية.
ينظر: موسوعة ويكيبيديا https: //ar.wikipedia.org/wiki

وعبارة (المختوم بالحرف التركي العثماني التاء أو الياء) تخرج العلم العربيّ المختوم بـ (ويه) الفارسيّة، نحو: عبدويه، وحمدويه، وما شابه ذلك.

و(التاء أو الياء) بيانٌ واصفٌ لأنواع هذا العلم، وحاصرٌ له.

المطلب الثاني : تاريخ النشأة :

لم نقف بالتحديد- بعد البحث والتحري- على تاريخ نشأة التسميّة بهذه الأعلام؛ إذ ليس من السهل، ولا في وسع الفرد أن يقف على ذلك؛ لاستدعائه الاستقراء التام لكلّ الأعلام في العصور المتلاحقة بدءاً من العصر الجاهلي، وهو بلا شكٍ ممّا يتعذّر على الجهد البشري، بيد أنّ صعوبة ذلك التحديد لا تتعارض مع الجزم بالقول: إنّه وليد العثمانيّة تاريخاً وبيئةً، وثمرةٌ من ثمار اتخاذها الأبجديّة العربيّة في كتابتها، فقد ذكر محمد طاهر بورسه لي في كتابه (عثمانلي مؤلفلري) مئتين وخمسة مؤلفين عثمانيين ممّن سمّوا بهذه الأعلام خلال الحقبة الزمنية التي حكمت فيها الدولة العثمانيّة ابتداءً من (٦٩٩هـ/١٢٩٩م) حتى سقوطها سنة (١٣٤٠هـ/١٩٢٢م)، فضلًا عن الأسماء الأخر لغير المؤلفين ممّن لم يكونوا محطّ ذكر بورسه لي، وموضع اهتمامه؛ لاقتصار مادّة كتابه على من له مؤلّفٌ في مجالٍ ما. والله أعلم.

المطلب الثالث : حكم التسمية به :

لا نعلم خلافاً بين العلماء في جواز التسمي بما ختم بالتاء أو الياء التركيّة من الأعلام، وقد يستدلّ على جواز التسمي بذلك بما يأتي:

أولًا- الإجماع العملي : وهو أن يقع العمل من كل واحد من جماعة المجتهدين كعملهم جميعاً[1]، فقد جرى عمل المسلمين عبر العصور

(١) ينظر: الإجماع في الشريعة الإسلامية: ٧٤.

المتعاقبة على التسمّي بهذا العلم من غير نكير، وتداول العلماء على اختلاف فرقهم ومذاهبهم إطلاقه عليهم من غير أن يصدر عن أحدهم ما يدل على إنكارٍ أو كراهيةٍ، وأمّا ما قاله العلامة بكر بن عبدالله أبو زيد: "الأصل الثامن: في الأسماء المحرمة: ...

٤- التسمية بالأسماء الأعجمية المولّدة للكافرين الخاصّة بهم .

والمسلم المطمئن بدينه يبتعد عنها وينفر منها ولا يحوم حولها ...

٥- التسمّي بالأسماء الأعجمية؛ تركيةً، أو فارسيةً، أو بربريّةً أو غيرها ممّا لا تتّسع له لغة العرب ولسانها، منها: ناريمان، شيريهان، نيفين، شيرين، شادي- بمعنى القرد عندهم- جهان.

وأما ما ختم بالتاء؛ مثل: حكمت، عصمت، نجدت، هبت، مرفت، رأفت ... فهي عربيّةٌ في أصلها، لكنّ ختمها بالتاء الطّويلة المفتوحة وقد تكون بالتاء المربوطة تتريكٌ لها أخرجها عن عربيّتها، لهذا لا يكون الوقف عليها بالهاء.

والمكسوعة بالياء؛ مثل: رمزي، حسني، رشدي، حقّي، مجدي، رجائي ... هي عربيةٌ في أصلها، لكنّ تتريكها بالياء في آخرها منع من عربيّتها بهذا المبنى، إذ الياء هنا ليست ياء النسبة العربية؛ مثل: ربعيّ، ووحشيّ، وسبتيّ (لمن ولد يوم السّبت)، ولا يا المتكلم؛ مثل: كتابي، بل ياء الإمالة الفارسيّة والتّركية"[(١)].

فإنّما جاء كلام أبي زيد (رحمه الله) على بعض هذه الأعلام استطراداً بعد ذكره لما يحرّم منها، بشروطه، ولا يعني بحالٍ من الأحوال تحريمه لكل ما ذكر تحت هذا الفصل، بل المقصود ما ذكر أصالةً؛ ممّا تحققت فيه شروط التحريم، وهي كما يفهم من كلامه:

(١) تسمية المولود: ٤٥، وما بعدها.

١- أن يكون أعجميًّا.

٢- وأن يكون مولّدًا.

٣- وأن يكون خاصًّا بالكافرين.

٤- وألّا تتّسع له لغة العرب ولسانها.

أمّا ما ذكر تبعًا واستطرادًا، فلا يشمله الحكم، ولا يسري عليه التحريم، بل هو على أصل البراءة.

ثانيًا- استصحاب البراءة الأصليّة : وهو البقاء على حكم الأصل، حتّى يدل دليل شرعي على خلافه، وأنّ الأصل في الأشياء الحل والجواز، ما لم يأت دليل معتبر يشغلها بها، ويخرجها عن هذا الأصل بالتنصيص على التحريم(١).

وأمّا الاستدلال على تحريم ذلك أو كراهيته بكونه من أسماء الأعاجم، بالأحاديث التي وردت في النهي عن التشبه بهم، فمدفوعٌ بأنّ هذا التشبّه ليس على إطلاقه، وإنّما ورد في أشياء معينة، التي هي من خصائصهم، وفيها محظورات شرعية؛ للأدلة الآتيّة:

١- عدم التسليم بصحة الأحاديث الواردة بالنهي عن التشبه بالأعاجم على الإطلاق، والاستدلال فرع الصحة، وإذا بطل الأصل بطل الفرع المبني عليه بطريق الأولى.

٢- دأب المسلمين في مختلف الأزمان والبلدان، وتداولهم إيّاه تسميةً، وإطلاقًا، دون أن ينصّ أحدٌ منهم على تحريمه أو كراهيته، دليلٌ على إقرارهم له ورضاهم بذلك، وهو ما يمكن عدّه من الإجماع العلمي المحتج به.

(١) ينظر: القواعد والضوابط الفقهيّة المتضمنة للتيسير: ١٤١.

٣- ورود أكثر أسماء الأنبياء عجميّةً؛ يبعد القول المطلق عن دائرة التحريم أو الكراهية في مسألة التشبّه.

وبناءً على ذلك، يظهر أنّ القول في أسماء الأعاجم لا يحظر منها إلا ما اشتمل على محظوراتٍ شرعية، كالتسمي بأسماء الله، والتلقّب بصفاته نحو: شاهنشاه، وحاكم الحكّام، والتعبيد لغيره، ونحوها[١].

فضلًا عن أنّ ما شاع بين المسلمين، ولم يكن فيه محظور شرعي يكون جائزًا بالشيوع والغلبة، ولو كان من خصائص المشركين وأهل الكتاب[٢]، مع أنّه متعلق بوصف الدين، فالتسامح فيما كان متعلقًا بغير الدين، من الجنس، أو العرق من باب أولى.

(١) ينظر: تسمية المولود: ٤٥ وما بعدها.

(٢) ينظر: مظاهر التشبه بالكفار في العصر الحديث: ٢٤.

المبحث الثاني : العلم الهجين المختوم بـ(التاء)

المطلب الأول : أنماطه الصرفيّة :

قصدنا في هذا المطلب إلى الوقوف على الأنماط الصرفيّة التي وردت عليها هذه الأعلام، معتمدين كتاب (عثمانلي مؤلفلري- لمحمد طاهر بورسه لي المتوفّى:١٣٤٣هـ/١٩٢٤م) نموذجًا في ذلك؛ لكون المؤلّف من المتأخرين؛ مما يعني أنّه احتوى ما استجد من هذه الأعلام حتى عصره، ولما يتميّز به المؤلّف من الإحاطة بأعلامٍ في مختلف العلوم والفنون، من شيوخٍ وعلماء وشعراء وأدباء ومؤرخين وأطباء وجغرافيين ورياضيين، فيعطي اعتماده صورةً متكاملةً تقريبيًا لهذا العلم.

ورد هذا النوع على نمطٍ واحدٍ وهو المصدر المختوم بالتاء التركية، وهي كالآتي:

بهجت، جنت، حكمت، دولت، رأفت، رفعت، شفقت، شوكت، صفوت، عبرت، عزت، عصمت، عفت، فطنت، فكرت، نزهت، نشأت، نصرت، وحدت.

يلاحظ على هذه الأعلام ما يأتي:

- ورود العلم المختوم بالتاء على نمط واحد وهو المصدر المختوم بالتاء التركيّة الطويلة الساكنة.
- الاشتراك بين الجنسين في التسمية بالعلم (صفوت)، واختصاص الإناث بالعلمين (فطنت، وعفت)، بينما وظّفت الأعلام الأخر للذكور.

- الإبقاء على التاء عند الإضافة إلى الياء، نحو: بهجتي، وخلوتي، وعزتي، ووحدتي، وهي- أي: التاء- ممّا يحذف في العربية في هذا المقام.

المطلب الثاني : توجيه تائه :

تعدّ ظاهرة إبدال التاء القصيرة (المربوطة) تاءً طويلةً (مفتوحة) من الظواهر الكتابيّة المعقّدة التي اختلفت بشأنها أقوال العلماء قديمًا وحديثًا؛ لخروجها عمّا هو معروف في العربيّة الفصحى التي تقف على تاء التأنيث في الاسم بالهاء(١).

وقد ارتأينا أن نستقصي هذه الأقوال، ونسبر الاحتمالات التي قد ترد عليها سواءٌ أكانت ممّا نصّوا على التوجيه به أم لم ينصّوا، وسواءٌ أكانت في أسماء الرسم القرآنيّ خاصّةً أم في الأسماء والأعلام عامّةً. وفيما يأتي بيانٌ لذلك:

الرأي الأول: ينصّ على أنّ كتابة التاء على صورتها الطويلة من بقايا اللغات الجزريّة (الساميّة) من الأكديّة والآرامية والنبطية والتدمريّة والسريانيّة والقبطيّة والحبشيّة والمهريّة وغيرها من السّاميّات التي كانت تبقي على التاء مفتوحةً في حالتي الوصل والوقف على حدٍّ سواء، وقد ورثتها الكتابة العربيّة عنها، وتأثّرت بها في مراحل بداياتها ونشوئها والتي ظهرت آثارها جليًّا في الرسم القرآني. قال الدكتور غانم قدوري: "فقد كانت الأسماء المؤنثة تكتب بالنبطيّة بالتاء في معظم الأحوال مثل: خلت (خالة)، ويلت (وائلة)، غزالت (غزالة)، ملكت (مليكة)، ريفت (رائفة) ..."(٢). ودليل

(١) ينظر: بحوث ومقالات في اللغة: ٢٦١.
(٢) رسم المصحف دراسة لغويّة تاريخية: ٢٧٣.

أصحاب هذا الرأي هو النقوش القديمة التي عثر عليها، وهي تعود إلى عصور ما قبل الميلاد و بعده ممّا وردت فيه أسماءٌ وأعلامٌ مكتوبةً بالتاء المفتوحة[١].

الرأي الثاني : يذهب أصحاب هذا الرأي إلى القول بأن التاء المفتوحة في الكتابة العربيّة من الآثار اللهجية العربية كلهجة طيء وحمير واللغة اليمنية القديمة[٢]، معتمدين في ذلك على ما نقل عن العرب. قال سيبويه: " وزعم أبو الخطاب أن ناسًا من العرب يقولون في الوقف: طلحت، كما قالوا في تاء الجميع قولًا واحدًا في الوقف والوصل"[٣]. ونحا أبو السّعود سلامة من المحدثين المنحى نفسه فعدّ من مواضع رسم التاء مفتوحةً في الأسماء أن يكون الاسم موقوفًا عليه بتاء التأنيث الساكنة، نحو: عزت، وعصمت، وثروت[٤].

الرأي الثالث : التوجيه اللغوي المبنيّ على بعض القواعد اللغويّة كنيّة الوصل، أو مراعاة اللفظ، أو التقوية على حمل الإعراب، أو للتفريق بين التاء الأصليّة وغير الأصليّة[٥].

(١) ينظر: موازنة بين رسم المصحف والنقوش العربيّة القديمة: ٤١ وما بعدها، والكتابة العربيّة والساميّة: ١٧٧،
ورسم المصحف في ضوء الكتابات السّاميّة : ١٣١ وما بعدها، وتاء التأنيث المفتوحة والمقفلة: ٧٠ وما بعدها. والنظرية النبطية حول أصل الخط العربي الحديث: ١٤١.

(٢) ينظر: الكتاب ١٧٦/٤، وشرح المفصل ٢٣١/٥، والمصباح المنير ٦٤٣/٢ واللهجات العربية في التراث: ٥٠١/٢، والتاء المفتوحة في القرآن دراسة إحصائية: ٧٩.

(٣) المصدر نفسه: ١٧٦/٤.

(٤) ينظر: المنجد في الإملاء: ٢٤.

(٥) ينظر: المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار: ٧٦، وجميلة أرباب المراصد: ٧٠٢، ورسم المصحف دراسة لغوية تاريخية: ٢٢٥.

الرأي الرابع : التوجيه الإشاري القائم على ربط الرسم الكتابي بمعاني يفرضها صاحب الرأي نفسه، والمبنيّ على التأويل الفلسفي بالاعتماد على الاجتهادات الشخصية البعيدة عن الواقع اللغوي والعرف الكتابي، وعلى التعليل الباطني بالربط بين معنى اللفظ والظواهر الكتابية مع ظواهر الوجود من ملك وملكوت وعزّةٍ وجبروت وما شابه ذلك، وهو الرأي الذي ألقى بذرته الأولى ابن البنّاء المراكشي(١)، وتبعه من المحدثين محمد شملول(٢)، وسامح القليني(٣)، وياسر العزاوي(٤).

الرأي الخامس : هو أنّ كتابة التاء مفتوحةً لغةٌ تركيّةٌ عثمانيّةٌ، كتبوها مفتوحةً؛ لعدم وجود التاء المربوطة في لغتهم، فتأثرت العربيّة بها فأجروا كتابتها على طريقتهم(٥). قال الدكتور إبراهيم السامرائي: " ولقد أخذ الترك والفرس مصادر عربيّة مختومة بالتاء، واستعملت أعلامًا مذكرة كالحشمة والنزهة والشوكة والهداية والعناية وغير هذا، ثم صارت تلفظ على طريقتهم بالتاء الساكنة فيقولون: شوكت وحشمت وبهجت، ثم عاد العرب يستعملون هذه الأعلام الأعجميّة ذات الأصول العربيّة على طريقة هؤلاء الأعاجم دون الالتفات إلى أصلها المصدري العربي، ذلك أنّ التاء في هذه

(١) ينظر: عنوان الدليل: ١٠٩ وما بعدها.
(٢) ينظر: إعجاز رسم القرآن: ١٦٩ وما بعدها.
(٣) ينظر: الجلال والجمال في رسم الكلمة في القرآن: ٢٣٦ وما بعدها.
(٤) ينظر: ظواهر الرسم القرآني: ٣٨٤ وما بعدها.
(٥) ينظر: فقه اللغة المقارن: ١٦٧، والضياء في قواعد الترقيم والإملاء: ٧٧، ٧٧، والكافي في قواعد الإملاء والكتابة: ٢٩، وتباين كتابة الأسماء العربية في الحروف والتشكيل: ٢١، والمعجم المفصل في الإملاء: ١٩٤، ومعجم الإعراب والإملاء: ١٨٠، وتسمية المولود: ٤٨، وأسماؤنا: ٣٥.

الأعلام محققة واضحة، إذ ليست كتاء بهجة وعفة التي تستحيل عند الوقف هاءً"[1]. وبمثله ذكر الدكتور رمضان عبد التواب[2].

الرأي السادس : يقوم هذا الرأي على أساس أنّ كتابة التاء مفتوحةً هي للتفريق بين ما هو علمٌ معرفةٌ وما هو مصدرٌ نكرةٌ؛ أمنًا للّبس، ومنعًا للتداخل والاشتباه؛ قياسًا على نظائر كثيرةٍ له في باب الإملاء، كزيادة الواو في (عمرو) تفريقًا بينه وبين (عمر)، وزيادة الألف في (مائة) تفريقًا بينه وبين (منه)، ومثلها ألف التفريق، وكتابة (إذن)، وأولئك وغير ذلك ممّا أقحمت في كتابته القواعد الصرفيّة والنحويّة، فجعل الإملاء العربيّ يشير في مواضع كثيرةٍ إلى قواعد الصرفيّين والنحويّين أكثر من أن يصف واقعًا كتابيًّا ملموسًا[3].

الرأي السابع : يميل أصحاب هذا الرأي إلى أنّ الكتابة بالتاء المفتوحة في هذا المقام خطأٌ إملائي ناشئٌ عن التأثّر بالعثمانيّين في كتابتهم، وأنّه رسمٌ ينبغي العدول عنه؛ لعدم وجود ما يسوّغه. قال الدكتور إميل يعقوب: " لقد درج معظم كتّابنا على كتابة (رفعت) وأمثالها نحو: نشأت، شوكت، عصمت، بهجت، بالتاء المنبسطة، محتذين في ذلك حذو الأتراك في كتابة أعلامهم. والأصحّ كتابتها بالتاء المربوطة؛ لأنها مصادر عربيّة اتخذت أعلامًا

(١) فقه اللغة المقارن: ١٦٧. ثم عقّب على كلامه في الهامش بقوله: " لـمّا كانت التاء في هذه الأعلام محققة وهي تلفظ دائمًا، فليس لنا إلا أن نرسمها تاءً طويلة خلافًا لما جرى عليه الناس في الأزمنة المتأخرة من رسمها بالتاء المربوطة".

(٢) ينظر: بحوث ومقالات في اللغة: ٢٦٠.

(٣) ينظر: الوظائف الصرفيّة والنحويّة لقواعد الإملاء العربي: ١٤. وهذا الرأي اهتدى إليه البحث من خلال التحرّي والاستقراء.

لأشخاصٍ، والعرب القدماء كانوا يكتبون التاء مربوطةً في أعلامهم، نحو: معاوية، عنترة، قتيبة، حمزة، عزّة، عتبة، عقبة، أذينة، أميّة، مسيلمة"[١].

ويرى الدكتور عدنان الدليمي أن تكتب هذه التاء مربوطةً؛ التزامًا بالأصل الذي نقل عنه؛ لأنّها تاء التأنيث التي تلحق الأسماء، وعامّة العرب يكتبونها تاءً مربوطة[٢]. وهو القياس الذي ينبغي أن تكتب عليه في الفصحى[٣].

يظهر لنا بعد هذا العرض أنّ كلّ رأي لا يمتّ في ربط توجيهه بالأثر التركي العثمانيّ رأيٌ غير صالحٍ للأخذ به؛ لسببين:

الأول: لأنّ تاريخ نشأة هذه الأعلام عثمانيٌّ، فيستبعد بذلك الرأي الأول وهو التوجيه التاريخي القائم على التأثير السامي، لأنّ هذا التأثير كان في مراحل النشوء والتكوين للكتابة العربيّة، ولم يتعدّ ذلك إلى ما بعد مرحلة التقعيد الإملائي؛ لأنّ الكتابة العربيّة "بدأت تستجيب للظاهرة الجديدة التي ربما بدأت تدخل مرحلةً أخرى من التطور"[٤]. كما يستبعد هذا التقرير التوجيه الإشاري؛ لأنّه "قائمٌ على مسائل ذوقيّة ومصطلحات فلسفية وعقليّة بعيدة عن المنهج العلمي في تعليل ظواهر الرّسم"[٥]، والتوجيه اللغويّ؛ لأنّه ينطلق في ضوء مراعاة القواعد اللغويّة العربيّة، وهو ما لا يتفق ومنطلقات اللغة المنشأ، وهي اللغة العثمانيّة.

الثاني: ولأنّ بيئة النشأة عثمانيّةٌ أيضًا، فتبعد عن دائرة الصّحة التعليل اللهجيّ الذي يحصر كتابة التاء مفتوحةً في بيئاتٍ عربيّةٍ محدّدة، لا تمتّ إلى اللسان العثماني بصلةٍ.

(١) معجم الإعراب والإملاء: ١٨٠ (الهامش).
(٢) ينظر: تيسير تعليم الإملاء: ٢٠٨.
(٣) ينظر: نظام الكتابة العربيّة في ضوء علم اللغة الحديث: ١١٥.
(٤) رسم المصحف دراسة لغويّة تاريخية: ٢٧٣.
(٥) ينظر: نظرية ابن البنّاء المراكشي في تعليل مرسوم خط التنزيل: ١٦٥.

أمّا الرأي السادس الذي يعلّل لكتابة التاء مفتوحةً بالتفريق بين المصدر والعلم، فلا نرى ضرورةً لهذه المغايرة الكتابيّة؛ لأنّ القرائن المقالية والمقامية كفيلةٌ بالفصل والتمييز بينهما. في حين نتفق مع الرأي السابع في جواز كتابة التاء في مثل هذه الأعلام مربوطةً، على أنّها أعلامٌ عربيّةٌ محضةٌ، فشأنها في ذلك شأن حمزة، وعنترة، وقتيبة، وما شابه ذلك، فتمنع من الصّرف للعلميّة والتأنيث اللفظي. بيد أنّ هذا لا يمكن أن يسري على تلك الأعلام التي سجلت حضورها في العهد العثماني؛ بسبب الاختلاف بين العلمين، " فليست الكلمة العربيّة وهي مختومة بالتاء كالكلمة في استعمالها الأعجميّ وهي مختومة بالتاء؛ ذلك أنّ التاء في الطريقة التركيّة لازمةٌ أبدًا، ولا يوقف عليها بالهاء كما في العربيّة، ومن أجل ذلك كانوا على حقٍّ في رسمها بالتاء الطويلة. وقد سمّى العراقيّون بهذه الألفاظ تقليدًا لهؤلاء الأعاجم. ولكن آثروا رسم التاء بالمربوطة لمحًا لأصلها العربي"[(١)]. فأصبحت هذه الأعلام واقعًا لغويًّا فرض نفسه ولا يمكن تخطئته، وإنّما نعاملها- أي: الأعلام - على أنّها أعلامٌ أعجميّة؛ لأنّها بصبغةٍ عثمانيّةٍ وإن كانت في أصلها عربيّةً.

أمّا ما نرجّحه ونميل إلى الأخذ به فهو الرأي الخامس المبنيّ على أنّ هذه الأعلام تركيّةٌ عثمانيّةٌ في نشأتها، تأثّرت العربيّة بها فاحتذت حذوها في الرّسم، واستعملها الفرس أيضًا نقلًا عنهم " فسمّوا بـ(هدايت)، و(حكمت)، و(نشأت)"[(٢)]. ووجه تركيّتها في ثلاثة أمور:

الأول- العلميّة : إذ لم تستعمل هذه المصادر أعلامًا في اللغة العربيّة إلا بعد أن سمّى بها العثمانيّون. **والثاني- الرسم** : وهو رسم التاء طويلةً؛ لعدم وجود تاء مربوطة في اللغة العثمانيّة.

(١) فقه اللغة المقارن: ٢٦٧-٢٦٨ (الهامش).

(٢) المصدر نفسه: ٢٨٦ (الهامش).

والثالث- الصوت : وهو الملازم لرسمها مفتوحةً المقتضي للنطق بها تاءً، على خلاف ما لو رسمت بالتاء المربوطة، فكانت تنطق هاءً عربيّةً.

المطلب الثالث : حكم إعرابه :

لم نقف - فيما نعلم- على من تعرّض لحكم إعراب هذا النوع من الأعلام، ولعلّ ذلك لتأخّر ظهوره، وأعجميّة نشأته، وندرة استعماله؛ فأهمل النحاة الحديث عن إعرابه، ويظهر أنّ الحكم الذى يناسبه هو إعرابه إعراب الاسم الممنوع من الصرف، وهو الإعراب الذي يتوافق وكلّ الآراء التي قيلت في توجيه تائه، مع اختلافٍ في علة المنع من الصرف، على النحو الآتي:

أولًا- أن يعرب إعراب الاسم الممنوع من الصرف؛ للعلميّة والعجمة بناءً على القول بأنّه علمٌ أعجميٌّ، وفي حركات إعرابه وجهان:

١- أن تكون - أي: الحركات- مقدّرة على آخره في جميع حالاته، فيرفع وعلامة رفعه الضمة المقدّرة على التاء، وينصب ويجر وعلامة نصبه وجره الفتحة المقدرة عليها بدلًا عن الكسرة. وهو الذي يميل إليه البحث؛ لقول عبّاس حسن: " وإذا كان العلم الأعجمي قد دخل العربية قديما أو حديثا وهو ساكن الآخر لزومًا ... فإنّه يعرب- في أقوى الآراء- إعراب الممنوع من الصرف، ولكن بعلاماتٍ مقدّرة على آخره في جميع حالاته"[(١)]. وقد قدّرت عليه الحركات ولم تظهر؛ لوجوب " التقيّد في كل علم أجنبيٍّ استعمله العرب بالطريقة التي استعملوها في نُطقه، وضبط حروفه"[(٢)].

(١) النحو الوافي: ٤/ ٢٤٤ (الهامش).
(٢) المصدر نفسه: ٤/ ٢٤٣.

٢- أو أن تكون الحركات ظاهرةً، فيرفع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وينصب ويجر وعلامة نصبه وجره الفتحة، حملًا على نظائره: جالوت، وطالوت، وهاروت، وأمثالها.

ثانيًا- أن يعرب إعراب الممنوع من الصرف؛ ولكن للعلميّة والتأنيث اللفظي. وهذا على القول بعربيّته التي تستوجب كتابة تائه مربوطةً.

المبحث الثالث : العلم الهجين المختوم بـ(الياء) :

المطلب الأول : أنماطه الصرفيّة :

ورد هذا النوع على الأنماط الآتية:

١- المصدر المختوم بالياء: وهو: أنسي، بكائي، بياتي، بهجتي، بهشتي، تعليقي، ثنائي، جبري، جراحي، جوهري، حبري، حجابي، حسبي، حسني، حفظي، حقيقي، حقي، حلمي، حمدي، حياتي، خلقي، خلوتي، خلوصي، خيري، ذكائي، رجائي، رحمي، رسمي، رشادي، رشدي، رضائي، رفقي، رمزي، روحي، زهدي، زهري، زيني، سروري، سعدي، سكوتي، سلامي، سماعي، سهمي، شرمي، شعوري، شكري، شمعي، شهدي، شهودي، شوقي، صبحي، صبري، صبوحي، صدقي، صفدي، صمتي، ضحكي، ضيائي، طلعتي، عبدي، عجزي، عدلي، عرفاني، عرفي، عزتي، عزمي، عزي، عشقي، عطائي، عفوي، علمي، عوني، عيشي، غباري، غربي، غيبي، غوثي، فتحي، فخري، فراقي، فردي، فضلي، فضولي، فطري،

فكري، فنائي، فهمي، فوري، فوزي، فيضي، قبولي، كرامي، كسبي، كشفي، كمالي، لطفي، لوحي، مثالي، مدحي، مذاقي، نجاتي، نجمي، نزولي، نسيمي، نشاطي، نشري، نظامي، نظمي، نعتي، نفعي، نقشي، نوري، نيلي، هدائي، وجدي، وحدتي، وصالي، وصولي، وصفي، وهبي، يسري.

٢- **الاسم المختوم بالياء** : تنوري، خاتمي، خيالي، دیناري، ذاتي، ذهني، سحابي، شهيدي، شوري، ضميري، عدني، عرشي، عروضي، عيني، فردوسي، كنزي، مدني، معنوي، نهادي، نهاري، نهري، هاشمي، هلالي، همامي.

٣- **الصفة المشبهة المختومة بالياء**: أسير، حليمي، حلوي، خليلي، ذليلي، رؤوفي، رشيقي، شريفي، شفيعي، ظريفي، عرياني، غريبي، غريقي، لطيفي، نحيفي، وجيهي.

٤- **اسم الفاعل المختوم بالياء** : جاهدي، خادمي، ساجدي، سامعي، شاهدي، عاجزي، عارفي، قائمي، قانعي، محبي، منيري، واحدي، والهي.

٥- **الصيغة المبالغة المختومة بالياء** : حميدي، رحيمي، عطوفي، غفوري، قدوسي، نصوحي.

٦- **الجمع المختوم بالياء** : خصالي، عشاقي، عيوني، فتوحي.

٧- **اسم المفعول المختوم** بالياء: مشهوري.

٨- **اسم التفضيل المختوم** بالياء: أنوري.

يلاحظ على هذه الأعلام ما يأتي:

- ورود هذا العلم على ثمانية أنماط مختومٌ في كلّها بالياء التركيّة المخفّفة الساكنة، تصدّر المصدر المختوم بالياء نظائره الأخرى المختومة بها.

- النسبة إلى المشتقات، كاسم الفاعل والمفعول والصيغة المبالغة والصفة المشبهة واسم التفضيل، وهي ممّا لا تشيع النّسبة إليها في الاستعمال العربيّ.
- النسبة إلى الجمع على لفظه من غير إرجاعه إلى مفرده، كما هو شائعٌ في العربيّة على مذهب البصريين[1]؛ ولعلّ ذلك لعدم اعتدادهم بصيغة الجمع العربيّ، ومعاملتهم إيّاها معاملة المفرد.

المطلب الثاني : توجيه يائه :

استدعى توجيه ياء هذه الأعلام استقصاء كلّ ما يحتمل أن يرتبط بتوجيهها على نحوٍ ما، معتمدين في ذلك على النقل الصحيح، والقياس الصريح على بعض القواعد اللغويّة للألفاظ والأعلام التي تتناظر مع هذه الأعلام، وتلك التي وجدنا فيها – من اللغات التركيّة والفارسيّة أو غيرها– ما قد تكون له صلةٌ في سبب رسم الياء مخفّفةً ساكنةً في هذه الأعلام؛ لأنّ اللغة العثمانيّة كانت لغةً مختلطة تجمع عدداً كبيراً من المفردات العربية والتركية والفارسية وغيرها، وتكتب بأبجديّة عربيّة مع بعض التعديلات على أشكال بعض الأحرف، وبعض القواعد التي تحكم قراءة تلك الأحرف بطرق مختلفة في الأماكن المختلفة.

وقد كانت هذه الآراء – المصرّح بها أو المحتملة– التي وقفنا عليها هي كما يأتي:

الرأي الأول : يرى أصحاب هذا الرأي أنّ الياء في هذه الأعلام هي ياء الإمالة الفارسيّة والتركيّة، فذكروا أنّ الأعلام المختومة بالياء؛ مثل: رمزي، حسني، رشدي، حقّي، هي عربيةٌ في أصلها، لكنّ تتريكها بالياء في

(١) ينظر: النحو الوافي: ٤/٧٤٢.

آخرها منع من عربيّتها بهذا المبنى، إذ الياء هنا ليست ياء النسبة العربية؛ مثل: ربعيّ، ووحشيّ، ولا يا المتكلم؛ مثل: كتابي، بل ياء الإمالة الفارسيّة والتّركية [١]. وهو ما ذهب إليه الدكتور عمر فروخ[٢]، وعبّاس كاظم مراد[٣]، وعبود الخزرجي[٤]، وبكر أبو زيد[٥].

الرأي الثاني : يميل إلى أنّها- أي: الياء- جاءت لزيادة التصغير – على الطريقة الدارجة- أو جيء بها لقصد التحبّب[٦]، والمبالغة في التصغير والتدليل[٧].

الرأي الثالث : هو أنّ هذه الياء نوعٌ من أنواع ياء المتكلم؛ لتدلّ على الاختصاص بالمسمّى، نحو: قولنا: حمّودي، ورشّودي[٨].

الرأي الرابع : يرجع صاحب هذا الرأي أصل الياء إلى الأردو، ويرجّح أن تكون ياء النّسبة الأردية. وهو الرأي الذي ينسب إلى الدكتور محمد أجمل الإصلاحي[١].

(١) ينظر: تسمية المولود: ٤٨.
(٢) ينظر: أسماء البنين والبنات: ٥٤.
(٣) ينظر: أسماء الناس: ١/١٥١.
(٤) ينظر: أسماؤنا: ٣٥.
(٥) ينظر: تسمية المولود: ٤٨.
(٦) ينظر: الأعلام العربيّة: ١٣٧.
(٧) ينظر: التصغير في أسماء الأعلام العربيّة: ٤٢.
(٨) ينظر: الأعلام العربيّة: ١٣٧. والتصغير في أسماء الأعلام العربيّة: ٤٢ وما بعدها.

الرأي الخامس : أو أن تكون الياء ياء الفارسيّة التي هي إحدى الأدوات المستعملة في التنكير فيها والمسمّاة (ياء التنكير)، فإذا أردنا أن ننكّر الاسم صراحةً " ألحقنا به ياءً ساكنةً مكسورًا ما قبلها"[٢].

الرأي السادس : أن تكون ياء المتكلم، ومدخوله ملحقٌ بالمسمّى بالمضاف إلى ياء المتكلم، نحو رجلٍ سمّيته بـ(غلامي). وصاحب هذا الرأي هو الباحث فيصل المنصور[٣].

يتبيّن لنا ممّا تقدّم أنّ هذه الآراء لا تتوافق مع حقيقة تاريخ هذا العلم وبيئته ونشأته العثمانية، كما سبق بيانه في نظيره المختوم بالتاء، فما من رأي إلا ويرد عليه ما يجعله غير مناسبٍ للأخذ به. فمنها ما يفتقر إلى الحجة والبرهان كالرأي الأول الذي لم نقف له على ما يثبت وجوده- ونعني: ياء الإمالة- في اللغة التركيّة والفارسيّة. ومثله الرأيان الثالث والسادس اللذان لم يستندا إلى دليلٍ نقليٍّ أو قياسيٍّ يركن إليه.

وأمّا الرأي الثاني الذي يرجع الياء إلى التصغير والتدليل والتحبيب فمسنده في ذلك الطريقة الدراجة، وفي هذا قلبٌ لحقائق الاستدلال؛ لأنّه معيارٌ قائمٌ على تحكيم الجديد في القديم، والحكم على الأصل المتقدّم بما يوجبه الفرع المتأخّر؛ إذ إنّ تاريخ ونشأة هذا العلم قبل شيوع التصغير

(١) ينظر: موقع ملتقى أهل اللغة/ الحلقات/ حلقة النحو والتصريف وأصولهما: http: //www.ahlalloghah.com/showthread.php?t=6340

(٢) المرجع في قواعد اللغة الفارسيّة: ٤٤. وهذا الرأي اهتدى إليه البحث من خلال التحرّي والاستقراء.

(٣) ينظر: موقع ملتقى أهل اللغة/ الحلقات/ حلقة النحو والتصريف وأصولهما: http: //www.ahlalloghah.com/showthread.php?t=6340

بالياء في اللهجات المعاصرة، فضلًا عن اختصاص تلك الياء بوزني (فعّول)، و(فعلول)، فقد ذهب الدكتور عمر صابر عبدالجليل "إلى أنّ الياء الملحقة بالأعلام التي على زنة فعّول أو فعلول، نحو: عمّوري، أو برهومي، هي ليست للنسب، بل للمبالغة في التدليل والتلطيف"(١).

ويرد على الرأي الرابع - على الرغم من وجود ياء النسبة الساكنة المخفّفة في الأردية(٢)- أنّه يخالف إجماع أكثر العلماء على تركيّة هذه الأعلام، ولا يتوافق وتاريخها وبيئة نشأتها العثمانيّة. في حين يتناقض الرأي الخامس مع التعريف في العلميّة، وهو ما يجعله مجانبًا للصواب.

أمّا الذي نراه في هذه الياء ونطمئنّ إليه فهو أنّها ياء النسبة العربيّة في أصلها، ولكن على الصورة التركيّة العثمانيّة في مجيئها مخفّفةً ساكنةً. ومرجع هذا الترجيح هو ما قاله أبو السّعود أفندي (المتوفّى:٩٨٢هـ): "اعلم أنّ لفظ (چلب) بفتح الجيم واللام وسكون الباء اسمٌ من أسماء الله تعالى الرحمن في لغة التركمان، شهد بذلك قولهم: (چلب ويردي) [بالترقيق والتفخيم] مثل: (خدا ويردي) [ومثل: الله ويردي] في الأعلام، كما لا يخفى على ذوي الأفهام، فإذا زيدت في آخره ياء النّسبة [فقيل: چلبي] "(٣). فهو ينصّ صراحةً على أنّ هذه الياء هي ياء النسبة العربيّة، غير أنّ ما يلاحظ عليها هو التخفيف والتسكين، على الصورة التركيّة العثمانيّة؛ إذ "لا وجود للتشديد، أي: الإدغام في التركي، فإذا تكرّر حرفٌ في كلمةٍ

(١) التصغير في أسماء الأعلام العربيّة: ٩٩.
(٢) ينظر: معجم الألفاظ العربيّة في اللغة الأردية: ٣٢، والألفاظ العربيّة المستعملة في الأردية: ٣٥.
(٣) رسالة في معرفة لفظ چلبي: ١٤.

يكتب مكرّرًا أيضًا"[1]. ولم يكتب مكرّرًا هنا؛ " لأنّه إذا تكرّرت حركةٌ متتابعةٌ من جنسٍ واحد في كلمةٍ تركيّة فبموجب الاستعمال الغالب لا يتكرّر حرف الإملاء[2] في الحركتين، بل يحذف من الأولى ويكتفى به في الثانية أو بالعكس"[3]. وهو ما حصل هنا فحذفت إحدى الياءين لهذا السبب، وممّا يؤكّد أنّ هذه الياء هي ياء النسب رجوعها إلى أصلها المشدّد عند إضافة تاء التأنيث المربوطة في نحو: صبريّة، شوقيّة، حمديّة، وما شابه ذلك من الأسماء المعاصرة التي نميل فيها إلى أنّها أعلامٌ مؤنثة لـ: صبري، وشوقي، وحمدي؛ لتعذّر توجيهها - والحالة هذه - مع القول بالآراء الأخرى.

وبناءً على ذلك تكون الصورة التركيّة فيه كالتي كانت في نظيره المختوم بالتاء، وهي: العلميّة، والرّسم، والصّوت. والله أعلم.

المطلب الثالث : حكم إعرابه:

لم يحظ هذا العلم أيضًا كسابقه المختوم بالتاء باهتمام النحاة وعنايتهم؛ وقد تقدّم أن ذكرنا أنّ سبب ذلك - فيما نظنّ- هو تأخّر ظهوره وأعجميّة نشأته، فضلًا عن ندرة استعماله، عدا الآراء الموجزة التي أدلى بها بعض

(١) غاية الأماني في تفصيل قواعد اللسان العثماني: ٢٧.

(٢) حروف الإملاء في التركيّة العثمانيّة: هي الألف والواو والياء إضافة إلى الهاء، وهي التي يعبّر عن الثلاثة الأول من هذه الحروف في العربيّة بحروف العلة أو المد، أمّا في التركيّة العثمانيّة فالأنسب تسميتها بحروف الإملاء؛ لأنّها تستعمل إظهارًا لحركات الحروف، ولا تمدّ بقدر ما تمدّ في العربية. ينظر: غاية الأماني في تفصيل قواعد اللسان العثماني: ٣٠، ٣٣.

(٣) غاية الأماني في تفصيل قواعد اللسان العثماني: ٣١-٣٢.

الباحثين المحدثين قياسًا على نظائر له في النّحو العربيّ؛ لأنّه ليس في العربيّة اسمٌ معربٌ مختومٌ بياءٍ في عامّة أحواله. وهذه الآراء هي:

أولًا- أن يعرب إعراب الاسم الممنوع من الصرف؛ بناءً على أنّ العلم إذا كان أعجميًا ودخل العربيّة " وهو ساكن الآخر لزومًا ... فإنّه يعرب- في أقوى الآراء- إعراب الممنوع من الصرف، ولكن بعلاماتٍ مقدّرة على آخره في جميع حالاته"(١)، فيرفع وعلامة رفعه الضمة المقدّرة على التاء، وينصب ويجر وعلامة نصبه وجره الفتحة المقدرة عليها بدلًا عن الكسرة. وقد قدّرت عليه الحركات ولم تظهر؛ لوجوب " التقيّد في كل علم أجنبيٍّ استعمله العرب بالطريقة التي استعملوها في نطقه، وضبط حروفه"(٢).

ثانيًا- أو أن يعرب إعرابًا تقديريًّا على الحكاية؛ قياسًا على إعراب المسمّى بالمركب من الاسم والحرف. فتكون الحركات مقدّرةً على آخره منع من ظهورها الحكاية. قال سيبويه: "ولو سميت رجلا بـــ(غلامهم) أو (غلامهما) لم تحرّف واحداً منهما عن حاله قبل أن يكون اسمًا، ولتركته على حاله الأول في كلّ شيءٍ"(٣). وقد عدّ ابن السرّاج تركيب الاسم مع الحرف من باب ما يحكى من الكلم إذا سمّي به، فقال وهو يعدّد أضربه: "الحرف مع الاسم: وذلك إذا سمّيت إنسانًا (كزيدٍ)، و(بزيدٍ)، و(إنّ زيداً) حكيته، و(حيثما) و (أنت) تحكيهما لأنّ (حيثما) اسمٌ وحرفٌ، و(أنت) التاء للخطاب والألف والنون هما الاسم"(٤). وفي إيثار الحكاية على الإعراب في هذه الأضرب المسمّى بها سببان:

(١) النحو الوافي: ٤/٢٤٤ (الهامش).
(٢) المصدر نفسه: ٤/٢٤٣.
(٣) الكتاب: ٢/٢٢٧.
(٤) الأصول في النحو: ٢/١٠٤.

١- لأنّ الإعراب فيها يؤدي إلى اجتماع عاملين على معمول واحد؛ لأنّ الجملة قد عمل بعضها في بعضٍ قبل التسمية، قال المبرّد: "فمن الحكاية أن تسمّي رجلا أو امرأة بشيء قد عمل بعضه في بعض نحو تسميتهم (تأبّط شرًّا) و(ذرى حبًّا) و(برق نحره)، فما كان من ذلك فإعرابه في كل موضع أن يسلم على هيئة واحدة لأنّه قد عمل بعضه في بعض فتقول: رأيت تأبّط شرًا، وجاءني تأبّط شرًّا "[1].

٢- لأنّ الغرض من الحكاية التشبيه. قال ابن يعيش: "وإنّما سمّوا بالجمل ليشبّهوا حال المسمّى بها بحال من يوصف بالجملة، وهذا يقتضي الحكاية لأنّه يجري مجرى المثل، فحكوا الكلام كما كان في أوّل حال"[2].

ثالثًا- أن يعرب إعراب المسمّى بالمضاف إلى ياء المتكلّم، نحو رجلِ سمّيته بـ(غلامي). وهذا أشبه بالصّواب، وأحفظ للاسم من التصرّف، والتغيير، فتقول: (جاء شوقي، ورأيت شوقي، ومررت بشوقي)، فيكون إعرابه بالحركات المقدّرة على آخره التي منع من ظهورها الحكاية، وإنّما لزمت الحكاية، ولم تجعل آخره معتوراً للإعراب لأنه قد عمل بعضه في بعضٍ قبل التسمية، كما تفعل في نحو (تأبّط شرًّا). وقد يجوز لك أن تفتح الياء، فتقول: (جاء شوقي، ورأيت شوقي، ومررت بشوقي) كما تقول: (جاء غلامي، ورأيت غلامي، ومررت بغلامي)، لأنّك لما ألحقته بنحو (غلامي) جاز لك فيه ما يجوز في يائه من الفتح، والإسكان، إلا أنّ

(١) المقتضب: ٤/٩.

(٢) شرح المفصّل: ١/٩٨.

الإسكان أعدل، وأبقى لصورة الاسم. وهو مقصدٌ من المقاصد المرعيّة في العربيّة[١].

رابعًا- أو أن يعرب إعرابًا ظاهرًا؛ إلحاقًا بالمختوم بياء النّسب، فتقول: جاء صبريٌّ، ورأيت صبريًّا، ومررت بصبريٍّ[٢].

خامسًا- أن يقدّر عليه الرفع والجر، ويظهر عليه النصب؛ إلحاقًا بالاسم المنقوص، فنقول في (صبري) مثلًا: جاء صبرِ، ورأيت صبريًا، ومررت بصبرِ[٣].

يظهر لنا أنّ أولى الآراء بالقبول هو الرأي الأول؛ لما يأتي:

١- لأنّه يتناسب مع القول بأعجميّة هذه الأعلام المقتضية للمنع من الصرف.

٢- لأنّه يبقي على العلم لفظه ونطقه ويحفظه من التغيير.

٣- ليطّرد به الباب على وتيرةٍ واحدة؛ لأنّه الإعراب الذي ظهر للعلم المختوم بالتاء، فيكون في إيثاره اتفاق نوعي العلم الهجين في الإعراب.

في حين ينبني على الرأي الثاني القول بعربيّة العلم، وهو ما ينأى البحث عن الأخذ به؛ لثبوت تركيّته علمًا بعد أن كان يقتصر استعماله على اللقب، ورسمًا بتسكين يائه المشدّدة، وصوتًا بتخفيف نطقها المضغوط المنبور بسبب الشدّة . ولا يختلف الرأي الثالث عن الثاني إلا في إلحاقه إياه بالمسمّى بالمضاف إلى ياء المتكلم، وهو لا يختلف معه في الحكم

(١) ينظر: موقع ملتقى أهل اللغة/ الحلقات/ حلقة النحو والتصريف وأصولهما: http: //www.ahlalloghah.com/showthread.php?t=6340

(٢) ينظر: المصدر نفسه.

(٣) ينظر: المصدر نفسه.

الإعرابي في شيءٍ إلا في ما تجيزه الياء من الأحكام كالإسكان والتحريك بالفتح.

ويرد على الرأيين الرابع والخامس أنّ الأخذ بهما يوجب إحالة الاسم عن وجهه، والإخلال بصورته بالزيادة أو الحذف، وهو ما "يؤدي إلى تغيير صورة العلم تغييراً يوقع في اللّبس والإبهام. ويحدث لصاحبه مشقّاتٍ في معاملاته"[1].

الخاتمة :

يمكننا في الختام أن نجمل ما ظهر لنا من نتائج في ما يلي:

- قدّم البحث لحقل النحو العربيّ مصطلحًا مقرونًا بتعريفه، وهو (العلم الهجين)، ينصّ على أنّه: (العلم العربي المختوم بالحرف التركي العثماني: التاء أو الياء).
- تبيّن لنا أنّ العلماء المحدثين استعملوا عدة مصطلحات في الدلالة على مفهوم ما ينتج عن تزاوج سلالتين لغويتين مختلفتين من ألفاظٍ، آثر البحث مصطلح الهجين على غيرها؛ لدقّته في الإيفاء بالمعنى المقصود.
- ظهر للبحث أنّ الهجنة في هذه الأعلام تتأتّى من تزاوج الصناعة اللفظية العربيّة والصّباغة التركيّة العثمانيّة، وذلك من خلال الصّبغة العلمية صرفًا، والنطق بالتاء والتخفيف في الياء صوتًا، وبسط التاء وتسكين الياء رسمًا.

(١) النحو الوافي: ١/١٩٣ (الهامش).

- لم يقف البحث بعد البحث والتقصي على تحديد التاريخ الذي ظهرت فيه هذه الأعلام، بيد أنّه لم يكن- في رأي الباحث- لتخرج نشأته عن الحقبة الزمنية التي حكم فيها العثمانيّون (٦٩٩هـ/١٢٩٩م- ١٣٤٠هـ/١٩٢٢م).
- استقرى البحث أوسع كتاب ألّف في تراجم المؤلفين العثمانيين وهو كتاب (عثمانلي مؤلفلري) لمحمد طاهر بورسه لي (المتوفّى:١٣٤٣هـ/١٩٢٤م)؛ ليقف على صور هذه الأعلام وأنماطها الصرفيّة، فكانت على صورتين: الأولى: مختومة بالتاء، وقد وردت على نمط واحد وهو المصدر المختوم بالتاء المفتوحة. والثانية: مختومة بالياء، وقد كانت على ثمانية أنماط، كان النمط المصدري أكثرها وروداً.
- استقصى البحث آراء العلماء والباحثين في توجيه التاء والياء في هذه الأعلام. ورجّح التوجيه المبنيّ على طبيعة قواعد اللغة العثمانية التي تفتقر إلى التاء المربوطة والشّدّة. فكتبت الأولى مفتوحةً، وكتبت الثانية مخفّفة، ولم تتكرّر؛ لمقتضى قواعد هذه اللغة من حذف أحد حرفي الإملاء إذا تكرّر في كلمة ما.
- رجّح البحث الرأي القائل بإعراب هذه الأعلام إعراب الاسم الممنوع من الصرف؛ للعلميّة والعجمة، وبالحركات المقدّرة رفعًا ونصبًا وجرًا؛ للحكاية؛ إبقاءً للعلم على صورته الأصليّة المنطوق بها.

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم.

ثبت المصادر والمراجع

أولًا- الكتب المطبوعة :

- الإجماع في الشريعة الإسلامية: رشدي عليان، الجامعة الإسلامية، الطبعة: السنة العاشرة، العدد الأول، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م.
- أسماؤنا، أسرارها ومعانيها: عبود أحمد الخزرجي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط٥، ٢٠٠٢م. الأصول في النحو: أبو بكر بن السرّاج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: د.عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- أسماء الناس، معانيها وأسباب التسمية بها: عباس كاظم مراد، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.
- إعجاز رسم القرآن وإعجاز التلاوة: محمد شملول، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- الأعلام العربيّة: بحث في أسماء الناس: د. إبراهيم السامرائي، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٠م.
- الألفاظ الدخيلة وإشكالية الترجمة اللغوية والحضارية: عبدالمجيد بن محمد بن علي الغيلي، منشور على موقع رحى الحرف، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن يوسف، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

- بحوث ومقالات في اللغة: د.رمضان عبدالتواب، دار الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٢م.
- تسمية المولود: بكر بن عبدالله أبو زيد، دار العاصمة للنشر والتوزيع، رياض، ط٣، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: د.رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، مصر، ط٣، ١٩٧٧م.
- الجلال والجمال في رسم الكلمة في القرآن: د.سامح القليني، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
- جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد: برهان الدين بن إبراهيم الجعبري (المتوفّى:٧٣٢هـ)، دراسة وتحقيق: محمد خضير الزوبعي، بإشراف الدكتور غانم قدوري الحمد، دار الغوثاني، دمشق، ١٤١٣هـ/٢٠١٠م.
- دراسات لغوية القياس في الفصحى - الدخيل في العامية: عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- دور الكلمة في اللغة: استيفن أولمان، ترجمة: كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط١٢.
- ديوان حسان بن ثابت: تحقيق: عبد الأمير مهنا، دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
- ديوان الخنساء: شرح معانيه ومفرداته: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- رسم المصحف دراسة لغويّة تاريخية: غانم قدوري الحمد، اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، الجمهوريّة العراقية، ط١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

- شرح ديوان حسّان بن ثابت الأنصاري: وضعه وضبط الديوان وصحّحه: عبدالرحمن البرقوقي، المطبعة الرحمانية، مصر، ١٣٤٧هـ/١٩٢٩م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: عبد الله بن يوسف، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.
- شرح المفصل للزمخشري: أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ط١، ١٤٢٢ هـ /٢٠٠١م.
- الضياء في قواعد الترقيم والإملاء: غريب عبدالمجيد نافع، مكتبة الأزهر، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- عثمانلي مؤلفلري (المؤلفون العثمانيّون): محمد طاهر بورسه لي (المتوفّى:١٣٤٣هـ)، مطبعة عامرة، استنبول، ١٣٣٣هـ.
- عنوان الدليل من رسوم خط التنزيل: أبو العباس أحمد بن البناء المراكشي (المتوفّى:٧٢١هـ)، حققته وقدمت له: هند شلبي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.
- العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠-١٩٨٥م.
- غاية الأماني في تفصيل قواعد اللسان العثماني: محمد كامل، دار السعادة، ط١، ١٣١٤هـ.
- فقه اللغة المقارن: د.إبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين، بيروت، ط٣، ١٩٨٣.

- القواعد والضوابط الفقهية المتضمنة للتيسير: عبد الرحمن بن صالح العبد اللطيف، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م
- الكافي في قواعد الإملاء والكتابة: أيمن أمين عبد الغني، دار التوفيقية للتراث، القاهرة، ٢٠١٢م.
- الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرةط٣، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨م.
- الكتابة العربيّة والساميّة (دراسات في تاريخ الكتابة وأصولها عند الساميين): د.رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨١م.
- لسان العرب: محمد بن مكرم بن على، ابن منظور الأنصاري الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، دار صادر/ بيروت، ط٣، ١٤١٤ه.
- اللهجات العربية في التراث: د.أحمد علم الدين الجندي، دار العربيّة للكتاب، ١٩٨١م.
- المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفّى: ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية /بيروت، ط١، ١٤٢١ه/٢٠٠٠م.
- المرجع في قواعد اللغة الفارسيّة: أحمد كمال الدين حلمي، ذات السلاسل، كويت، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أحمد بن محمد بن علي الفيومي (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية/ بيروت.
- مظاهر التشبه بالكفار في العصر الحديث وأثرها على المسلمين: أبو يحيى أشرف بن عبد الحميد بن محمد بارقعان، نسخة مختصرة للنشر في الشبكة العنكبوتية.

- المعجم الاشتقاقي المؤصّل لألفاظ القرآن الكريم :د.محمد حسن حسن جبل ، مكتبة الآداب، القاهرة ، ط١، ٢٠١٠م.
- معجم الإعراب والإملاء: د. إميل بديع يعقوب، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.
- معجم الألفاظ العربيّة في اللغة الأردية: د.سمير عبدالحميد إبراهيم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة، المملكة العربيّة السعوديّة، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.
- معجم ودراسة في العربية المعاصرة: د. إبراهيم السامرائي، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط١، ٢٠٠٠م.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة: إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجار، دار الدعوة.
- المقتضب: المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٣٨٨هـ.
- مقدمة في علم المصطلح: د. علي القاسمي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٥م.
- المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار: أبو عمرو الداني (المتوفّى:١٤٤هـ)، دراسة وتحقيق: د.نورة بنت حسن، دار التدمرية، الرياض، ١٤٣١هـ/٢٠٠٣م.
- المنجد في الإملاء: أبو السعود سلامة أبو السعود، العلم والإيمان للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٧م.

- النحو الوافي: عباس حسن (المتوفى: ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، ط١٥.

ثانيًا- البحوث

- الأثيل والدخيل في معاجمنا العربية: د. حلام الجيلالي، مجلة اللسان العربي، العدد٤٨، ١٩٩٠م.
- أسماء البنين والبنات: الدكتور عمر فروخ، مجلة مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، الجزء١٨، ١٩٦٦م.
- تاء التأنيث المفتوحة والمقفلة بين الأصالة والعرضيّة في اللغات العروبية: د.انتصار محمد الطياري، المجلة الجامعة، مج٤، ع١٦، ٢٠١٤م.
- التاء المفتوحة في القرآن دراسة إحصائية: إسراء جاسم محمد، مجلة الجامعة الإسلامية (العراقيّة)، ع٢/٢٤، ٢٠١٠م.
- تباين كتابة الأسماء العربية في الحروف والتشكيل- صوره وأسبابه: أبو أوس إبراهيم الشمسان، نشر في كتاب: توحيد معايير النقل الكتابي لأسماء الأعلام العربيّة: الأبعاد الزمانيّة، أكاديميّة نايف العربيّة للعلوم الأمنيّة، الرياض، ٢٠٠٣م.
- التصغير في أسماء الأعلام العربيّة: د.عمر صابر عبدالجليل، مجلة علوم اللغة، القاهرة، مج١، ع١، ١٩٨٨م.
- تيسير تعليم الإملاء والترقيم: د.عدنان الدليمي، الموسم الثقافي السادس عشر لمجمع اللغة العربيّة الأردني، ١٩٨٨م.
- رسالة في معرفة لفظ چلبي لأبي السُّعود أفندي (المتوفّى:٩٨٢هـ)، دراسة وتحقيق: صفاء صابر مجيد البياتي، مقبول للنشر في مجلة آفاق الثقافة والتراث بمركز جمعة الماجد بدبي.

- ظواهر الرسم القرآني- ظاهرة الإبدال نموذجًا: د.ياسر حسين مجباس العزاوي، مجلة الآداب، ع١٠٩، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م.
- موازنة بين رسم المصحف والنقوش العربيّة القديمة: غانم قدوري الحمد، مجلة المورد العراقيّة، مج١٥، ع٤، ١٩٨٦م.
- نظرية ابن البنّاء المراكشي في تعليل مرسوم خط التنزيل: محمد خضير مضحي، مجلة كلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد، ع٢٩، ٢٠١٢م.
- النظرية النبطية حول أصل الخط العربي الحديث: هاشم طه رحيم، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، ع١٠، ٢٠١٤م.
- الوظائف الصرفيّة والنحويّة لقواعد الإملاء العربي: محمد أحمد أبو عيد، مجلة دراسات في اللغة العربيّة وآدابها، سمنان-إيران/ تشرين سورية، ع١٦، ١٣٩٢هـ/٢٠١٤م.

ثالثًا- الرسائل والأطاريح الجامعيّة

- الألفاظ العربيّة المستعملة في الأردية: ظهير أحمد، أطروحة دكتوراه، بإشراف الدكتور: محمد أحمد حمّاد، كلية اللغة العربيّة، الجامعة الإسلاميّة العالميّة- إسلام آباد، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.
- رسم المصحف في ضوء الكتابات السّاميّة: طارق محمود سلمان خوالدة، رسالة ماجستير، بإشراف الدكتور: خالد إسماعيل، كلية الآداب، جامعة اليرموك، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
- نظام الكتابة العربيّة في ضوء علم اللغة الحديث: حسين يوسف لافي قزق، أطروحة دكتوراه، بإشراف الدكتور: عبدالحميد الأقطش، كلية الآداب، جامعة اليرموك، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

- رابعًا- المواقع الإلكترونية

- موسوعة ويكيبيديا https://ar.wikipedia.org/wiki
- موقع ملتقى أهل اللغة/ الحلقات/ حلقة النحو والتصريف وأصولهما:
http://www.ahlalloghah.com/showthread.php?t=6340